## الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المباراة الإفريقية الثانية لمحاكمة صورية في مجال حقوق الإنساح

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة سامية للمشاركين في المباراة الافريقية الثانية لمحاكمة صورية في مجال حقوق الانسان التي افتتحت في يوم الجمعة 13 جمادي الاولى عام 1417هـ موافق 27 شتنبر 1996م 1996.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها السيد محمد علال سيناصر مستشار صاحب الجلالة.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السادة والسيدات

يغمرنا سرور عظيم لاحتضان المملكة الغربية أعمال الباراة الافريقية الثانية للمحاكمة الصورية لحقوق الانسان ويطيب لنا أن نشمل برعايتنا أشغالها وأن نولي جلساتها ما نقدر أنها جديرة به من عناية وتقدير والحق أن كل أمر تعلق بافريقيا وكان نفعه العميم يعود الي أهلها يجد منا تطلعا اليه وحرصا على نجاحه كما أن كل شأن كان مداره حقوق الإنسان يلقى منا استجابة عفوية تلقائية ويقابله من فكرنا نظر متنبه الى دعمه وأحقاقه وتلك طبيعة نجدها في شخصيتنا الحضارية وفي مكوناتنا الروحية والثقافية وهي حال نلمسها في طبعنا وجبلتنا فتنطق بها قوانيننا وأعرافنا وتدل عليها مواقفنا والتزاماتنا الدولية ويشهد لنا بها سلوكنا في المحافل والمتديات العالمية.

لذلك لم يكن من الغريب في شيء معشر السادة والسيدات أن يأخذ تأكيد الصفة الافريقية للدولة المغربية مكان الصدارة من دستور المملكة المغربية وأن يجعل من بين اهداف الكبرى تحقيق الوحدة الافريقية وهذا ما يحذونا على اعتبار لقائكم المبارك هذا بعون الله صورة ناصعة من صور التآخي الافريقي بين شمال

القارة وجنوبها وسبيلا من السبل الحضارية السامية لتحقيق تلك الوحدة التي لاتفتأ قارتنا السمراء تتحرق شوقا اليها ولاننفك نعمل بما يسره الله لنا من وسائل على دعمها وتوجيه الهمم الى إنجازها. وإنه في تقديرنا لأمر بالغ الدلالة أن تكون أرض المغرب ملتقى للقاء ثآني لمبادرتكم النبيلة هذه بعدما كانت جمهورية افريقيا الجنوبية مكانا للقاء الاول ومهدا لانبثاق فكرته وميلادها. لقد كابد شعب افريقيا الجنوبية ما كابده من هدر لحقوق الانسان الطبيعية الاولى واكتوى بنيران التمييز العنصري الغاشم عقودا عديدة فكانت معاناته مضرب الامثال كذلك في القاومة والتضحية من أجل نصرة الانسان في إنسانيته وفي الذود عن حقوقه التي تقرها كل الديانات وتقول بها كل المواثيق والعهود والأعراف العالمية والمغرب بدوره عانى من عسف الاستعمار ما عانه وعرف من التضييق على الإنسان في حقوقه المشروعة من الحرية ما هو معلوم مشهور. ولقد قاسينا في ذلك ما قاسيناه ملكا وشعبا ولا ادل على ذلك من امتداد يد الاثم والعدوان الى رمز السيادة في دولة عريقة بحضارتها معلومة باصالتها فتسعى الى ابعاده عن شعبه ووطنه.

لقد عشنا مع والدنا محمد الخامس -قدس الله روحه- محنة النفي والابعاد عن الوطن ردحا من الزمن غير يسير وتجرعنا مرارة انتهاك حقوق الانسان مثل ما قاسى شعبنا ويلات التعذيب والتنكيل وقاوم وجاهد حتى شاء العلي القدير أن يرجع الحق الى نصابه فيعود الملك الشرعي للبلاد الى عرشه مبشرا بانتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الاستقلال والحرية. ولقد تعلمنا من الأهوال والفتن التي عشناها أن معاناة الانسان في القارة السمراء واحدة وادركنا أن السبيل الى النهوض الحق والتحرر الكامل لايقوم في استرجاع الحرية فحسب بل انه يكمن في العمل الدائب على صون كرامة الانسان في بلدان القارة هما ثابتا وحرصنا على دعم اواصر كرامة الانسان في بلدان القارة هما ثابتا وحرصنا على دعم اواصر

ان هذا الحرص الأكيد منا على صون حقوق الإنسان أمر نستمده من عقيدتنا الاسلامية السمحاء ومن شريعتنا العظيمة الغراء. فالقرآن الكريم يدعونا الى حفظ الحق الاول للانسان في

الحياة فيقول : «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق» وينبهنا الى سر التنوع والتعدد في الامم والشعوب ويحملنا على التسامح والتآخي بينها ﴿ إِنَا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكُرُ وَانْتُي وَجَعَلْنَاكُم شَعُوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ويجمل البارى عز وجل معانى حقوق الانسان وصونه لها فيخبرنا تعالى : «ولقد كرمنا بني آدم، والسنة النبوية الشريفة ترشدنا الى أن الناس قد خلقوا سواسية فلا فضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى وهي طافحة بالدعوة الى التسامح واحترام حريات الإنسان ورعاية حقوقه الأصلية الاولى كما تقرها الأديان السماوية وينادي بها الحكماء والعقلاء. وعلماء الدين الاسلامي المجتهدون في استنباط «روح القوانين» الإسلامية يقرون قواعد أو كليات خمساً هي أساس الشريعة وعليها مدارها ومبناها. وهي حفظ الدين والعقل والنسل والمال والعرض وهذه الكليات متى دققنا النظر وامعنا الفكر هي المباديء والأسس التي تقوم عليها الدعوة الى رعاية حقوق الانسان. ولهذه الأسباب لم يكن من العجيب للمغرب البلد المتمسك بدينه والمعتز بثراته وحصانته مع حرصه على مواكبة عصره ومجاراة قاعدة التطور التي ارادها الخالق عز وجل سنة للحياة لم يكن من العجيب عند من يعرف هذا البلد ويقدر مكانته بين شعوب المعمور ان يأتى تصدير دستور الملكة المغربية مؤكدا تشبث الملكة بحقوق الانسان كما هي متعارف عليها عالميا ثم ان يفرد ذلك الدستور أبوابا يشرع تشريعا ساميا لما تكون به تلك الحقوق مصانة مرعية ولما كان تعلقنا برعاية حقوق الإنسان شديدا فقد استحدثنا لذلك الشأن أجهزة حكومية تنفيذية نذكر من بينها الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان والمندوبية السامية حرصنا على الجمع فيه بين ممثلين للحكومة من جهة اولى وممثلين للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية ولشرائح من مكونات المجتمع المدنى من جهة ثانية ولا نزال بحمد الله ومنه نواصل الجهود لدعم حقوق الإنسان إيمانا منا بأننا نضيف بكل خطوة نخطوها في هذا الاتجاه لبنة جديدة في صرح الملكية الدستورية التي هي من مقومات وجودنا ومن علامات شخصيتنا الحضارية وهويتنا السياسية مثلما لانزال نوالي الجهود الحميدة في إدانة التطرف والارهاب حيثما وجدا في العالم وباختلاف أشكالهما وصورهما كما اننا لانتقاعس عن تلبية نداء المنتظم الدولي الأول كلما وجهت الينا الدعوة ولانضمن بأرواح أبنائنا وهي الاغلى عندنا من كل غال ولانبخل بوسائلنا واموالنا من اجل نصرة الدعوة الى حفظ كرامة الانسان في مختلف مناطق العالم والاسهام في الحيلولة دون الافناء والاقتتال بين الشعوب او بين اهل الشعب الواحد على نحو ما فعلنا ذلك في الصومال اخيرا وعلى النحو الذي لانزال نقوم به في البوسنة والهرسك حتى اليوم.

أيها المحفل الكريم

إننا نقدر التقدير الكامل المغزى الانساني العميق الذي يكمن خلف المباراة الافريقية للمحاكمة الصورية لحقوق الانسان ولذلك فنحن نؤيده ونباركه نعم. إن حال القارة الافريقية في التخلص من الاستعمار اليوم هي أفضل مما كانت عليه بالأمس ولكن اراضي افريقية عزيزة لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار ومدنا ومناطق اغتصبت من اهلها الشرعيين لاتزال تنتظر العودة الى الوطن الاب ولاتزال تتحرق شوقا الى نيل حقها الانساني الاول في الحرية والاستقلال ولايزال الانسان في تلك المدن والمناطق يكايد من التضييق عليه ما هو في الحقيقية مذهل مستغرب في هذه السنوات الاخيرة من القرن العشرين وقد نجد ان دولا وقوى مستعمرة تشتكي أمام الحافل الدولية من سلب بعض اراضيها وتغورها في الوقت الذي تتنكر فيه لحقوق شعوب ودول اخرى في استكمال حريتها وتحصين استقلالها.

ونحن نجد والحزن يعتصر فؤادنا والاسى والأسف يملئان نفسنا ان الحروب الطائفية وأنواع الإبادة الهمجية للانسان تعصف بقارتنا في مواطن عديدة فيها.

ثم إننا نشهد والحسرة والالم يأخذان وجداننا ان قارتنا الحبيبة تشهد اصنافا من التطرف وانعدام الوازع الاخلاقي باسم الدين تارة، والدين برىء من شنيع تلك الاعمال وباسم قيم ومبادىء مفترى عليها تم اتخاذها ذريعة وستارا لتحقيق مآرب دينية. فهذه معشر السادة والسيدات كلها موضوعات تستدعي منكم ان تولوها ما هي جديرة به من شديد عناية وبالغ اهتمام، وهي مهام خطيرة لا تملكون التقصير فيها أو الاخلال بها يطوقكم بها الضمير العالمي ويستحثكم على التصدي لها داعي الانسان فيكم

ويحملكم عليها داعى المواطنة الافريقية.

فاعملوا وفقكم الله في المجال الممكن لعملكم على ان تكونوا في مستوى الامال والاماني المعقودة عليكم.

واعملوا حضرات السادة والسيدات ان اصطفاءكم مدينة وجدة من أرض المغرب، البلد الافريقي العتيد اختيار موفق محمود فهو يطفح بالعاني ويفيض بالدلالات والرموز. فهذه المدينة العظيمة المطلة اقليمها على البحر الأبيض المتوسط من جهة اولى والواقعة شرق العاصمة صوب البلد العربي الافريقي الشقيق من جهة ثانية والمتد بنظرها نحو الجنوب من جهة ثالثة هي أحد المسالك الكبرى الى البلدان الافريقية الصديقة والشقيقة هي رمز للمغرب كله وتعبير عن صورته التي نرى انها تشبه الشجرة المتمكنة في الارض بجدورها والمتطلعة الى سامق العلو بأوراقها وأغصانها ثم ان هذه المدينة العربية الاسلامية تضرب في الزمن بقرون عديدة من العز والكرامة والبطولة فهي تحتفل في هذه السنة المباركة بالذكرى الالفية لتشييدها. وكل هذا دليل على الاصالة المغربية وشاهد ناطق بعمقها وفرادتها.

فهنيئا لكم بالاجتماع فوق تربتها الطاهرة ومرحبا بضيوفنا الكرام أشقائنا في بلدهم الثاني في هذا الجزء الشمالي الاقصى من الوطن الافريقي الكبير وشكر وتقدير منا لاولئك الذين كان لهم الفضل في انجاح هذه المسادرة الحضارية وعلى رأسهم صديقنا الكبير فخامة الرئيس نلسون مانديلا وتنوه بكل الذين اسهموا في تحقيق هذا اللقاء وفي طليعتهم مركز حقوق الانسان بجامعة بريطوريا وجامعة محمد الاول بوجدة.

حفظكم الله وسدد خطاكم وقرن بالتوفيق عملكم «قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون». صدق الله العظيم.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الجمعة 13 جمادى الاولى عام 1417 هجرية موافق 27 شتنبر 1996 ميلادية.